١

٢

١ أ.د/ أشرف محمد مؤنس
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس
أمين لجنة الترقيات للأساتذة والأساتذة المساعدين

٢ أ.م.د/ محمد سيد الشريف
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية آداب قنا-جامعة جنوب الوادى

دور المجتمع المدنى
فى تولية « محمد على باشا » حكم مصر ١٨٠٥م

مقدمة :

تتناول هذه الدراسة دور المجتمع المدنى فى تولية محمد على باشا (١٨٠٥-١٨٤٨م) حكم مصر عام ١٨٠٥م، فلقد لعب الشعب المصرى دورًا كبيرًا بقيادة زعامته الممثلة فى السيد عمر مكرم نقيب الأشراف، الذى قاد العامة فى احتفال شعبى فى ١٣ مايو ١٨٠٥م، ونادوا بمحمد على باشا حاكمًا عليهم وبشروطهم، وتم ذلك على غير رغبة السلطان العثمانى، وهذه السابقة تحدث لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث.

وترتب على هذه الحركة وضع غير مألوف، فقد أصبح فى البلاد واليان تركيان: أحدهما معين من قبل السلطان وهو (خورشيد باشا)، والآخر (محمد على باشا) وهو معين برغبة عامة الشعب المصرى[١].

وسوف نتناول فى هذه الدراسة الأوضاع التى كانت سائدة فى مصر قبل تولية محمد على باشا حكم مصر، وساعدت المصريين فى اختيار محمد على باشا حاكمًا عليهم، ثم الحديث عن شخصية محمد على باشا نفسه، ثم نتناول الزعامة الشعبية ودورها فى قيادة المجتمع المصرى عامة، وفى اختيار محمد على باشا حاكمًا عليهم برغبتهم ورضائهم وبشروطهم، وسوف نتناول أيضًا وضع الزعامة الشعبية بعد تولية محمد على باشا حكم مصر.

إشكالية الدراسة :

الزعامة الشعبية المصرية بقيادة الشيخ عمر مكرم، التى لعبت دورًا كبيرًا فى قيادة الشعب المصرى والمناداة بمحمد على باشا واليًا على حكم مصر، إلا إنه بعد وصول محمد على باشا لكرسى الحكم، تنكر لدور الزعامة الشعبية وأراد أن يتخلص منها، وانتظر الفرصة المواتية ليعلم عمر مكرم أن واجبه فى العمل قد انتهى[٢]، وانتهز محمد على باشا فرصة احتجاج عمر مكرم على بعض أعماله ونفاه إلى دمياط وعزله من نقابة الأشراف فى ٨ أغسطس عام ١٨٠٩م[٣].

هدف الدراسة :

١- إبراز الدور الوطنى للزعامة الشعبية المصرية.
٢- توضيح أن الشعب المصرى لديه القدرة على أن يفرض مطالبه وينتقى الأصلح للحكم.
٣- التوضيح للجيل الحالى أن جيل الأجداد والآباء لعبوا دورًا إيجابيًّا لحماية مصر.
٤- غرس قيم الولاء والانتماء والمشاركة الفعالة للنهوض بمصر.

تساؤلات الدراسة :

١- ما هى الأوضاع فى مصر عقب خروج الحملة الفرنسية منها؟
٢- ما القوة التى كانت تتصارع للوصول لحكم مصر؟
٣- مم كانت تتكون الزعامة الشعبية المصرية؟
٤- هل حققت الزعامة الشعبية المصرية هدفها فى اختيار من يحكمها؟

٥- ما هو وضع الزعامة الشعبية بعد نجاحها فى تولية محمد على باشا حكم مصر؟

منهج الدراسة :

المنهج الذى اتُبع فى هذه الدراسة، هو المنهج التاريخى الموضوعى والمنهج التحليلى، بهدف رصد الأحداث التاريخية وتحليلها، ملتزمًا بوحدة الموضوع فى السياق التاريخى العام، بهدف محاولة الوصول إلى الحقيقة التاريخية بقدر الإمكان.

الإطار المفاهيمى للدراسة :

مفهوم الزعامة الشعبية :

يُعرِّفها **جوستاف لوبون** *Gustave Le Bon* أن «**الزعامة**» *Le leadership* ، إما فردية، أو جماعية، رمزية أو عملية، وتنتهى دائمًا من كونها تجسد السلطة، والسلطة إما تقليدية تستمد مشروعيتها من خصائص موجودة داخل المجتمع أو وسط معين، وإما سلطة ناتجة عن الكاريزما *charisma*، أى عن جاذبية يمتلكها شخص معين أو سلطة بيروقراطية مؤسسة على قوانين(٤).

والزعامة الشعبية، فكرة ومفهومًا، لا ترتبط فى مصرنا المحروسة بزمان أو ظرف أو توقيت أو سلطة، بل هى حاضرة باستمرار ، خصوصًا خلال المحطات الفارقة فى تاريخنا، التى تعقبها تحولات فى شكل الدولة أو نوع الحكم أو طبيعة العلاقة بين السلطة والشعب، ومن هذه الزعامات عمر مكرم، ومحمد كريم، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وسعد زغلول، وجمال عبد الناصر،،، إلخ.

أولاً: الأوضاع فى مصر قبل تولية محمد على حكم مصر :

تُعرف الفترة الواقعة بين خروج الاحتلال الفرنسى عن مصر ١٨٠١م وتولية «محمد على» حكم البلاد ١٨٠٥م بفترة «الفوضى السياسية»، والتى تولى خلالها باشوية مصر عدد من الولاة الأتراك كان نصيبهم إما القتل أو السجن أو الهرب(٥)، ناهيك عن تردى الأوضاع الاقتصادية لاسيما بعد تحول طريق التجارة العالمى بين الشرق والغرب عقب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح(٦). فعادت البلاد لحالة من العزلة التامة عن التطورات الحضارية التى شهدتها القارة الأوروبية، كما شهدت البلاد خلال تلك الفترة حالة من الصراع السياسى اشتد فيها النزاع بين قطبى السياسة والحكم آنذاك فى مصر وهما: العثمانيون والمماليك، وفى أثناء هذه الفترة ظهرت قوًى جديدة لم يكن يحسب لها حساب، وهى قوة الشعب المصرى وزعمائه. وكانت الأخيرة هى القوة الثابتة والخالدة والوحيدة الشرعية فى البلاد. هذا بالطبع فى ظل تربص بريطانيا بمصر رغبة منها فى فرض سيطرتها لتأمين مواصلاتها نحو مستعمراتها فى الهند.

فأما العثمانيون؛ فكانوا يُعدُّون مصر جزءًا عزيزًا من دولتهم ومصدر دخل لخزينتهم، وهو ما يعنى بالنسبة لهم أنهم أصحاب الحق الشرعى فى استعادة قبضتهم على مصر كونه عودة الفرع للأصل. ولما أرادوا ذلك، استقر عزمهم على محاربة المماليك والقضاء عليهم، حتى لا ينازعونهم سلطة الحكم فى البلاد، لذا كانت التعليمات الموجهة للصدر الأعظم «يوسف باشا ضياء الدين الأعمى» (٢٣ أكتوبر ١٧٩٨م إلى ٢٤ يونيو ١٨٠٥م)، بضرورة إبادة بقية المماليك حتى لا تقوم لهم قائمة مرة أخرى(٧).

على أى حال كانت القوات العثمانية فى مصر مؤلَّفة من جيشين؛ **الجيش الأول**: والمكون مما بين (٢٥ و ٣٠) ألف جندى بقيادة الصدر الأعظم، ويتألف من الانكشارية وحرس الوزير والجنود الذين حشدهم فى سوريا، والمعسكر العام لهذا الجيش فى القاهرة، وجنوده تحتل العاصمة ومعظم بنادر مصر الوسطى والصعيد (بنى سويف والمنيا وأسيوط). أما **الجيش الثانى**: فكان مرابطًا شمالى الدلتا بقيادة «حسن باشا» والذى لقب بالاسكندرانى، قومندان العمارة العثمانية التى كانت راسية فى خليج أبوقير، بالقرب من الإسكندرية، وعدد هذا الجيش نحو (٦٠٠٠) مقاتل معظمهم من الأرناؤوط والانكشارية، وكانوا يحتلون المواقع القريبة من مرسى العمارة(٨).

أما المماليك؛ فعلى الرغم مما وصل إليه حالهم، لاسيما بعد حروبهم الطويلة مع الفرنسيين، حيث بلغوا من الضعف مبلغًا لا تُرجى أن تقوم لهم قائمة بعدها، ناهيك عما وصلوا إليه من انحطاط معنوى استحال معه الاعتماد عليهم(٩)، وهو ما كان يعنى سقوط شرعية حكمهم كحماة للبلاد(١٠). ومع كل هذا، فإنهم كانوا يطمعون فى استعادة حكم البلاد لنهب

واستنزاف خيرات البلاد، وحجتهم فى ذلك أنهم حكامها الأقدمون، الذين دانت لهم البلاد سنوات طويلة منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادى وحتى دخول العثمانيين مصر (١٢٥٠-١٥١٧م) ، وحتى بعد دخول العثمانيين البلاد، فإن العثمانيين أنفسهم لم يستطعوا حكم البلاد إلا عن طريقهم[١١]، ومن أجل الوصول إلى مأربهم فى الوصول لحكم البلاد، وضعوا أيديهم فى أيدى الانجليز والفرنسيين[١٢]. وهو ما انتقصهم فى أعين المصريين.

على مدى أربع سنوات بعد خروج الاحتلال الفرنسى من مصر، ظلت مصر ملكًا للسلطان العثمانى حيث عاد الجنود الأتراك وغيرهم من مختلفى الجنسيات والأصول من أرناؤوط ومغاربة وألبان، وأخذوا يعيثون فى الأرض فسادًا، ويشيعون الفوضى فى أنحاء البلاد؛ ففرضوا الإتاوات وشاركوا الصُّناع والتجار أرزاقهم، وقاموا بسلب الطعام بغير ثمن، واقتحموا المنازل وطردوا أهلها وأقاموا هم فيها. لذا اجتمع على الشعب المصرى فى تلك الفترة القاسية استبداد العثمانيين ووحشيتهم ومظالم المماليك وهمجيتهم، فضج المصريون بالشكوى، وذهبوا إلى زعمائهم، وبدأت تظهر يقظة الشعب المصرى ومقاومته لمظالم الحكام، ثم إصرار زعمائه على أن يكون لهم رأى فيما يجرى على أرض مصر، مما يمس حياة الناس وأرزاقهم وكرامتهم[١٣].

يرى بعض المؤرخين أن المتغير الأعظم الذى قيد فرص أى من القوى المتصارعة فى الانفراد بحكم مصر، هو ظهور الزعامات الشعبية والدينية المصرية المتمثلة فى المشايخ والعلماء وكبار التجار وشيوخ الطوائف والحرف والنقابات؛ حيث كانت لهم كلمة مسموعة لدى الشعب المصرى من خلال امتلاكها رصيدًا للسلطة الدينية والقضائية[١٤]. أما سياسيًا؛ فمن الملاحظ أن إيقاظ القوى الشعبية والمدنية فى مصر، جاء فى أثناء فترة الاحتلال الفرنسى فى مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) ، حيث أخذت أفكار الثورة الفرنسية تجرى فى دماء وعقول المصريين[١٥]. أما عن الزعامات المصرية فإنها بدأت تظهر سياسيًّا مع إنشاء نابليون بونابرت *Bunabirt Napoleon* العديد من الدواوين المؤلفة من كبار العلماء والتجار وممثلى الطوائف ومشايخ الحرف، للنظر فى الشئون العامة، وبذلك كان بونابرت أول من أدخل المبدأ النيابى فى مصر[١٦]. وهذا كله جعل المصريين (شعبًا وزعامة) يعتادون مقاومة الاضطهاد ويكافحونه بالقوة المسلحة، لذا كان لهم دور مهم فى مواجهة الاحتلال الفرنسى ومقاومته[١٧].

وعقب خروج الاحتلال الفرنسى من مصر، ظهر زعماء معدودون كوَّنتهم الحوادث وأصقلتهم التجارب، أمثال (السيد عمر مكرم[١٨]: نقيب الأشراف، الشيخ عبد الله الشرقاوى[١٩]، الشيخ محمد السادات: سليل بيت السادات العريق نسبًا وعلمًا، الشيخ مصطفى الصاوى، الشيخ محمد الأمير، الشيخ محمد المهدى، الشيخ سليمان الفيومى، السيد أحمد المحروقى: كبير التجار) [٢٠]. كان لهؤلاء المشايخ فضل كبير فى إظهار شخصية الأمة وتوجيهها إلى ما فيه خيرها وصالحها[٢١].

جاء السيد«**عمر مكرم**» على رأس هذه الزعامة، كونه عالمًا جليلًا وشيخًا فقيهًا، ونفسه لم تكن تميل للسياسة؛ فهو لا يريد أن يكون ملكًا أو أميرًا، إذ لم يكن من خُلق العلماء الخوض فى السياسة وفنونها[٢٢]، ومع ذلك كله فإنه بصفته نقيبًا للأشراف، كان جزءًا من السلطة آنذاك؛ حيث كان يزاول سلطة قضائية إزاء طائفته، ويدير أوقافًا واسعة تكفُل له استقلالًا ماليًا، وتصل بينه وبين الحياة الاقتصادية التى كانت تتأثر باضطراب السلطة العامة وثقل الضرائب ومشكلات الجند، وقد اشترك فى مقاومة الوجود الفرنسى، بل قاد ثورة القاهرة عليهم، وانتهى به الأمر إلى الانفراد بزعامتها[٢٣].

ولما كان السيد عمر مكرم يائساً من الولاة والباشوات والبكوات، كان يدور بعينه باحثًا عن رجل يعهد إليه بتولى الحكم، رجل صالح قدير رحيم متدين، وكان لابد أن يكون عثمانيًا، لأن ذلك من منطق السياسة فى تلك الأيام، حتى لا يغضب السلطان العثمانى[٢٤]، ولذلك أدرك عمر مكرم أن محمد على باشا (١٨٠٥- ١٨٤٨م) هو أصلح من على الساحة لولاية أمور البلاد والعباد، أخذ «عمر مكرم» يظاهر محمد على فى التخلص من الجند الثائرين، وقوادهم وينصبه واليًا، ويخرق بهذه التولية التقاليد التى ألِفَتْها البلاد إلى ذلك الوقت خرقًا شديدًا، فقد كان المتبع قبل أن يخلع الأمراء الوالى الذى لا يريدونه ينتدبون من يقوم مقامه إلى أن يأتى الوالى الجديد، فيحل محله ولكن الخلع هذه المرة جاء على يد المدنيين، ولم يأت على يد الأمراء «المماليك»،

ثم إنه لم يقف عند حد انتداب من يقوم مقام الوالى المخلوع، إلى أن يأتى الوالى الجديد، بل تجاوزه إلى تعيين هذا الوالى(٢٥).

وكما أنه عقب المحَن تأتى المنَح. وعقب الفوضى السياسية والحروب الأهلية يظهر على الساحة السياسية رجل قوى مغامر يستولى على السلطة، فيعيد ترتيب البيت من الداخل، ويعيد الهدوء مرة أخرى بسيطرته على الأوضاع(٢٦). وهو ما حدث بالفعل فى مصر؛ فعقب خروج الاحتلال الفرنسى من مصر. كان «محمد على باشا» أحد أفراد القوات العثمانية التى جاءت إلى مصر لاستعادتها من الفرنسيين(٢٧).

ثانيًا : شخصية محمد على باشا :

على الرغم من أن «**محمد على**»(٢٨) كان أميًا لا يعرف القراءة والكتابة، فإنه لم يكن متعصبًا أو ضيق الأفق، وكان يتمتع بذكاء حاد، شديد الطموح، ولديه سرعة فى استيعاب الحقائق الجديدة، وتحليل دقيق لمدى أهمية تلك الحقائق، فأخذ يراقب الأمور عن كثب، حيث كان يدرك بفطنته ما سيتهى إليه الصراع العثمانى المملوكى(٢٩)، كما كان قاسيًا ومتحجر القلب، ومستعدًا لممارسة القسوة العنيفة، ولكنه مع ذلك يتمتع بالجاذبية، ومهما تكن المكانة الرفيعة لضيوفه من الأجانب فإنهم كانوا يخافون من نظراته الخارقة، رغم استمرارهم فى الإعجاب بشخصيته الباهرة(٣٠).

أدرك محمد على مبكرًا – نظرًا لما تمتع به من صفات سبق ذكرها – قوة الإرادة الشعبية، فأخذ يعمل على الاستفادة منها(٣١). لذا فمنذ قدومه إلى مصر وهو يفكر فى كيفية السيطرة على عقول وقلوب الشعب المصرى وقاماته، ليظهر أمامهم على أنه الرجل العادل الحكيم. إذ كان «محمد على» : يرى فى الشعب المصرى هو العماد الأول والأعظم لتحقيق طموحاته؛ ففى الأيام الأولى ظهر أمام الشعب بمظهر المصرى الخالص الذى لا ينتمى إلى العثمانيين فى شىء، فكان يسير فى شوارع القاهرة يُحَيِّى الناس، مرتديًا زيًّا قريبًا من زى المصريين، وقد خلع عنه زى الجنود، واتخذ له عباءة كالبرنس. كما أنه كثيرًا ما كان يؤكد على جنوده بألا يعتدوا على الشعب المصرى وأن لا يؤذوهم – كما كان يحدث من الحاميات العثمانية السابقة لهم –، بل قد أظهر الغضب هو وجنوده على والى البلاد، وصرَّح للزعامة الوطنية فى أكثر من موضع: «إنا منكم، وأنتم الرعية، ونحن الجنود، ولا يرضينا هذه الضرائب المفروضة عليكم، ورواتبنا على الميرى لا عليكم»(٣٢). وهكذا بدأت الأنظار تتجه نحو محمد على، وتتعلق عليه الآمال على أنه قد يكون المنقذ لهم مما هم فيه.

يقال إن محمد على كان فى استطاعته أن يصبح واليًا فى ذلك الوقت، إلا أنه آثر الزهد فى الولاية، وتنحى عن الميدان السياسى الحاكم، وبدأ يتريث فى أموره ويكون حذرًا فى تعامله حتى لا يغضب الشعب ولا يغضب السلطان العثمانى فى آن واحد. وهذا إن دل فإنما يدل على مدى حكمته ودهائه وقدراته الإدارية وحنكته السياسية(٣٣).

ثم استخدم محمد على العلماء والمشايخ للتخلص من أولى المشكلات التى واجهته بعد توليه حكم البلاد، لاسيما أنه كان فى أمس الحاجة إلى المال لدفع رواتب الجند المتأخرة، على أنه إذا أخذ الجند رواتبهم فإنهم سيسافرون إلى بلادهم، ولن يبقى منهم أحد بالبلاد، إلا عدد قليل يستطيع أن يحمى به البلاد. بل واستخدمهم مرة أخرى فى التصدى للإرسالية العثمانية البحرية التى أرسلها السلطان العثمانى فى ١٧ يوليو من العام نفسه، فما كان من «محمد على» إلا أن أرسل للعلماء لجمع المال والقمح لإسكات السلطان العثمانى (٣٤).

وهنا يبدو للشعب المصرى أن محمد على نجح فيما لم ينجح فيه أحد قبله، وهو التخلص من كثرة الزعامات المتنافسة على حكم البلاد والقسوة على العباد. وهو ما جعل الشعب المصرى يشعر بأن هناك رجلًا قويًا مغامرًا، بالإضافة إلى أنهم وجدوا ضالتهم فى أن يجدوا رجلًا غير مصرى يهتم بهم لأول مرة، ويشعر بآلامهم. فبدأوا يقفون فى ظهر ذلك الرجل، حتى جعلوه حاكمًا بإرادتهم ونزولًا عن رأيهم، وهو ما يمكن تسميته **دور المجتمع المدنى فى تولية محمد على باشا حكم مصر ١٨٠٥م.**

ولما ازدادت الأمور سوءًا فى عهد «**خسرو باشا**»، أرسل السلطان العثمانى «**سليم الثالث**» (١٧٩٨ – ١٨٠٧م) **على باشا الجزايرلى** إلى مصر واليًا، إلا أن المماليك والأرناؤوط خلعوا طاعته وخذلوه وحاربوه فقتلوه، ولما ازدادت الخلافات بين «محمد بك الألفى» – الذى كان مسافرًا لبريطانيا فى ١٨٠٣م – و«عثمان بك البرديسى»(٣٥) الذى اضطُر إلى إبرام حلف مع محمد على الذى عبر وجنوده مجرى النيل فى

منتصف ليلة ٢٠ فبراير ١٨٠٤م[٣٦]، وهجم على فرسان الألفى الذين كانوا يعسكرون بالقرب من الجيزة، وأخذ يطاردهم حتى مدينة منوف حتى تم القضاء عليهم[٣٧]، عقب تخلص البرديسى من محمد الألفى- الذى توفى فى ٢٨ يناير ١٨٠٧م -، شعر البرديسى وكأنه الحاكم بأمره فى البلاد، ولما أراد أن يكون مثل سابقيه من إرهاق المصريين بفرضه الضرائب، تحمَّس المصريون وساروا إلى دار البرديسى وهتفوا ضده قائلين (**إيش تاخد من تفليسى يا برديسى**)، وما كان من محمد على إلا أن جعل جنوده ينضمُّون إلى المصريين فى ثورتهم ضد «البرديسى»، فما كان من «البرديسى» وأتباعه من المماليك إلا الهرب من القاهرة، حتى قضى عليهم محمد على فيما بعد القضاء الأخير بعد ذلك بسبع سنوات[٣٨].

ثالثًا : الزعامة الشعبية وتولية محمد على حكم مصر:

فى تلك الأثناء كان محمد على قد حصل على صداقة العلماء ومحبة الأهالى، وحظى بالتأييد الشعبى فاجتمعوا وأقاموا محمد على قائم مقام على البلد، وأرسلوا «خسروباشا» إلى استانبول، وولوا **رشيد باشا محافظ الإسكندرية**، ولقَّبوه نائب الحضرة السلطانية على الديار المصرية. بدأت الأمور تسير فى اتجاه محمد على إلا أن السلطان أرسل «**مصطفى باشا باش قبطان**» واصطحب فرمان لـ محمد على ليتوجه إلى ولاية سالونيك، وأن يصير تسليم مصر إلى جماعة المماليك بشرط أن يدفعوا فى كل عام (٥٠٠٠) خمسة آلاف كيس إلى خزينة السلطنة[٣٩]. إلا أن أهالى البلاد والمشايخ رفضوا فقالوا له:« إننا عبيد الله، ومن جملة الرعايا والأعوان، ومهما برزت به الأوامر الشريفة، والمراسيم السامية المنيفة نتلقاه بالقبول والامتثال، ونسلك بموجبه فى الحال، إلا فى هذا الأمر الفظيع، فإنا لا نسمع ولا نطيع، لأنه كما لا يخفى على معاليك أن جماعة المماليك هم مواد الظلم والفساد فى هذه البلاد، وقد أهلكوا بجورهم العباد، فلا يوجد بينهم من يصلح للرياسة، ولا من يعتمد عليه فى الأحكام والسياسة، ثم أخذوا يثنون على محمد على ويصفونه بحسن الشمائل ويُسهبون، وإنهم لا يقبلون واليًا غيره على الإطلاق، نظرًا لما فيه من اللباقة والاستحقاق ومحاسن الشيم ومكارم الأخلاق». فلما رأى إصرارهم على طلبهم أجابهم إليه[٤٠].

أُسندت الولاية لـ «**خورشيد باشا**» فى مارس ١٨٠٤م، فكانت أول أعماله هو اتفاقه مع «محمد على» على مهاجمة المماليك؛ ففى ١١ مارس من العام نفسه ، هاجم الجنود الألبان منزلى عثمان بك وإبراهيم بك، وأرغموهما على الفرار ثم احتلوا القلعة، لذلك اطمأن بال خورشيد باشا، غير أنه كان قد تسلم زمام الحكم دون أن يؤيده السلطان بفرمان شاهانى، فما كان من محمد على إلا أنه صرح بأن ولاية «خورشيد باشا» غير قانونية[٤١]، فما كان من خورشيد باشا إلا أن أرسل يستصرخ الدولة العثمانية فى أن تبعث إليه جندًا جديدًا بعد أن شعر بأن محمد على والحامية العثمانية أصبحوا ضده، فما كان من السلطان العثمانى إلا أن أرسل له شراذم من الأجلاف واللصوص من نواحى الشام وآسيا الصغرى، وأرسلهم إلى خورشيد باشا، فما كان منهم إلا أن قاموا بالسلب والنهب، ما زاد من ثورة الناس، وهو ما جعل العداء واضحًا بين الشعب المصرى وبين السلطان العثمانى[٤٢].

فى ١٠ مايو ١٨٠٥م زاد من سَخَط الشعب المصرى ما قام به «خورشيد باشا» باستصدار فرمان من الباب العالى بتعيين محمد على واليًا على جدة وليس مصر، فأظهر محمد على استعداده للسفر، غير أن الجنود الألبان أحاطوا بخورشيد باشا عقب قراءته الفرمان مطالبين بما تبقى من رواتب، فأعلن خورشيد رغبته فى فرض ضريبة على الشعب الذى ازداد سخطه، مما أسفر عن اجتماع العلماء فى ١٢ مايو من العام نفسه وتجمعوا أمام بيت القاضى (دار الحكمة)[٤٣]، بينما الجماهير تحتشد حول الدار، تعبر عن سخطها على الوالى وعلى السلطان العثمانى، وتعالت أصواتهم بصيحاتهم الشهيرة «يا رب يا متجلى، أهلك العثمانللى»[٤٤]. فما كان من زعماء الشعب إلا أن طلبوا من القاضى أن يقوم باستدعاء «وكلاء الوالى» ليحضروا مجلس الشرع، فأرسل يستدعيهم على عَجَل، فحضروا من فورهم، وعندما انعقد المجلس، عرض الزعماء مظالم الشعب، حيث قام «**الشيخ المهدى**» بتحرير تلك الوثيقة[٤٥] التى أطلق عليها «**مسيو فولابل**» فى كتابه «**مصر الحديثة**» اسم «**وثيقة الحقوق**» تشبيهًا لها بـ «**وثيقة إعلان الحقوق البريطانية**»[٤٦]. أما عن أهم تلك المطالب فكانت كالتالى:

- ألا تُفرض ضرائب إلا إذا أقرَّها العلماء وكبار الأعيان[٤٧].

- أن تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة.
- أن تعاد المواصلات بين القاهرة والصعيد(٤٨).
- أن يُصدر الوالى أمرًا إلى الجُند بالكف عن التعدى على الأرواح والأرزاق والممتلكات.
- عدم السماح للجنود بالتجول فى المدينة بأسلحتهم(٤٩).

كانت هذه هى أهم المطالب التى أملاها وكلاء الشعب وسلموا صورتها إلى القاضى، ثم قام وكلاء الوالى بتبليغها إلى «خورشيد باشا»، فأدرك الوالى أن الموضوع جد خطير، وأن الثورة تؤذن باقتلاعه من مَقَرِّه(٥٠). فما كان من «خورشيد باشا» إلا أن أرسل فى استدعاء السيد «**عمر مكرم**» نقيب الأشراف والشيخ «**عبد الله الشرقاوى**» شيخ الأزهر الشريف، باعتبارهما المتصديين لتلك المطالب ليتشاور معهما فى الأمر. إلا أنهما رفضا الصعود إلى القلعة، ربما كان ذلك بإيعاز من «محمد على» الذى أشاع أن الوالى يدبر لاغتيالهما(٥١).

كان المصريون يعتقدون - لاسيما مشايخهم وعلمائهم- بأن محمد على هو الوحيد الذى يستطيع الذود عن حِماهم والدفاع عن حقوقهم، ونظرًا لما كان يتمتع به محمد على من فطنة وذكاء سياسى، فقد استشف محبة وتقدير الشعب المصرى له، منتظرًا استثمار هذه المشاعر متى سنحت له الفرصة، والتى جاءت له على طبق من ذهب عندما عاث جنود خورشيد باشا فى القاهرة بالنهب والهدم والتحريق، حتى عَمَّت الشكوى وعلا الصراخ، فما كان من الشيوخ إلا أن اجتمعوا وعزلوا فيه الباشا، وبايعوا «محمد على» واليًا عليهم(٥٢).

ففى يوم الإثنين الثالث عشر من مايو من عام ١٨٠٥م، اجتمع زعماء الشعب وعلماؤه ومشايخه ونقباء الحرف ومعهم الكثير من العامة ببيت القاضى «**دار الحكمة**» ليتداولوا الموقف، فمنعوهم من الدخول إلى بيت القاضى وأغلقوه فى وجوههم، فما كان منهم إلا أن توجهوا إلى محمد على، وقالوا له : «إنا لا نريد هذا الباشا حاكمًا علينا، ولا بد من عزله من الولاية»، فقال لهم محمد على: «ومن تريدونه واليًا». قالوا له: « لن نرضى إلا بك، وتكون واليًا علينا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير»(٥٣).

امتنع محمد على فى البداية حتى لا يقال إنه هو المحرض لهذا الحراك السياسى، ولكن أمام إلحاح الجماهير وقياداتهم وافق على مطالبهم(٥٤)، كما أشار محمد على، أنه لا يستحق هذا المنصب – حتى يظهر أمام الجميع بزهده فى تلك الولاية-، وإن هذا التعيين قد يمس حقوق السلطان، فألح وكلاء الشعب عليه وقالوا جميعًا: «قد اخترناك برأى الجميع والكافة، والعبرة برضا أهل البلاد»، وأخذوا عليه العهود والمواثيق أن يسير بالعدل وألا يُبرم أمرًا إلا بمشورتهم(٥٥). ومع إصرار الزعامة الشعبية أبدى محمد على موافقته، وعندئذ تقدم إليه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى، فألبساه «الكرك والقفطان»، وذلك فى وقت العصر ونادوا بذلك فى المدينة(٥٦)، ولما أرسلوا لخورشيد، رفض أمرهم. وشرع يستعد للمقاومة، فانضم إليه فيها زعيمان ألبانيان – عمر بك وصالح أغا أق قوش- حسدًا منهما وغيرة من محمد على، وأخذوا يخبرون حسن باشا زميل محمد على ليحملوه على التحيز لهم، وكتب خورشيد إلى سلحداره فى المنيا يستنجده، وإلى المماليك يدعوهم إلى محالفته، وإلى الدلاة يأمرهم بالإسراع للالتفاف حوله. فاضطر محمد على باشا إلى محاصرة القلعة من كل جهة، بينما «السيد عمر مكرم» وغيره من المشايخ والكثير من العامة والوجاقات يحافظون على المدينة بأسلحة وعصى ونبابيت، بعد أن حرروا إعلانًا وقَّعه المفتى بشرعية الحركة، فرأى خورشيد أن يرسل عمر بك إلى السيد«عمر مكرم» ليحمله هو والعلماء على العدول عما هم فيه، فدارت بينهم مناقشة طويلة، من جملتها أن عمر بك قال: «كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم، وقد قال الله سبحانه وتعالى بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم**﴾(٥٧)، فقال النقيب : « أولى الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل، وصاحبك رجل ظالم، وجرَت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة حتى الخليفة والسلطان إذا سار فيهم بالجور»، فقال عمر بك: «كيف تحصروننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا؟! أنحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك؟!». قال النقيب: «نعم؛ لقد أفتى العلماء والقاضى بجواز قتالكم ومحاربتكم، لأنكم عصاة!». فقال عمر بك: « إن القاضى هذا كافر!»- وكان تركيًا مثلهم، ومُعَيَّنًا من قبل السلطان»، فقال النقيب:«إذا كان قاضيكم كافرًا فكيف بكم؟!». فأفحم عمر بك وعاد من حيث أتى. زاد التشديد فى الحصار، ثم أتى

فـى الأيام التالية «كبار الدلاة» إلـى محمد على واعترفوا بولايته، وأعلنوا انفضاضهم بتاتًا عن خورشيد، وهو الذى كان أحضرهـم ليستعيـن بهـم على محمد علـى والألبان والشعب. فخلع عليهم محمد على خُلعًا وكَساوى، وارتحلوا بقصد الذهاب إلى محاربة الألفى وأتباعه(٥٨).

ترتب علـى هذه الحركة وضع غريـب؛ فقد أصبح فى البـلاد واليان عثمانيان فى آن واحـد: أحدهما معين من قبـل السلطـان العثمانـى وهـو (خورشيد باشـا) والذى أكـد «إنـى مُوَلَّـى من طـرف السلطـان، فلا أعـزل بأمر الفلاحيـن، ولا أنزل من القلعة إلا بأمر السلطنة»، والآخر معين برغبة وشروط الشعـب المصرى وهو (محمد على باشـا). فأخذ خورشيـد باشا يجهز للقضـاء على محمد على باشـا وعمر مكرم ومَن حولهما من المصريين. فما كان من الشعب المصرى إلا أن حملوا شتى أنواع الأسلحة مـن عصى غليظـة وبنـادق وسيـوف وخناجـر، وأقاموا مـن بينهم نقبـاء وعرفاء يأتمـرون بأمرهـم ويطيعونهم على تنفيـذ الأوامر(٥٩). فما كان مـن المشايخ والأعيان إلا أن أرسلـوا مندوبًـا إلى الآستانة يحملـون فيه التماسًا للبـاب العالى بتعيين محمد على واليًا على مصر بدلًا من خورشيد باشا(٦٠).

هكـذا كان يـوم الثالـث عشر من مايو عـام ١٨٠٥م من الأيـام التاريخيـة المعـدودة فـى تاريـخ الحركـة القومية المصريـة(٦١)، إذ حدث تغيير كبيرفى نظام الحكم(٦٢)؛ لما وضعتـه مصر لنفسها أساسًا لحريتهـا واستقلالها، إذ أنها أعلنـت حقها فى تقرير مصيرهـا، وفيها تجلت سلطة الأمـة ممثلة فـى أشخاص زعمائهـا وذوى الـرأى فيها فى خلـع الوالى المعين من قبـل السلطان، وإسنـاد الحكم إلى من اختاره زعماء الشعـب ووكلاؤه(٦٣)، حيث اختار علماء مصـر – بتأييد من الشعب ونيابة عنه- محمد على حاكمًا للبـلاد، وفرضوا عليه العَهد الذى يسير عليه ليحكم الرعية وإلا فسيُعـزَل(٦٤)، يضـاف إلـى ذلك أن مـا حدث لم يكن مقصورًا على مجرد اختيار زعماء الشعب لـ محمد على باشا، بل كان مقرونًا باشتراطهم أن يرجع إليهم فى شئون الدولة، فوضعوا بذلك قاعـدة الحكم الشورى فى البلاد(٦٥). ولما تقتضى به أحـكام الشريعة الإسلامية، فـإن للشعوب الحق فى أن يقيموا الولاة، ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم(٦٦). ومن هنا وضع الشعب المصرى أساس دستـوره الأول فى اختيار حاكمه دون فرض أو شرط مـن السلطان العثمانـى(٦٧). إذن يمكن القـول بأن محمد علـى باشا حكـم باسم الشعـب المصرى، وليـس بمقتضى فرمان مـن قبل السلطـان العثمانى(٦٨)، فكانـت هذه أول مـرة يقرر فيها زعماء الشعب مبـدأ دستوريًا مهمًا وهو حق الأمـة فى تعيين من يحكمها (٦٩)، وهكـذا تم إقرار محمد علـى باشا فى حكـم مصر بفضل المجتمـع المدنى ووعيه. حيث لـم يكن من السطان العثمانـى إلا أن ينزل على إرادة الشعب ورغبته(٧٠).

فى العاشر من يوليو ١٨٠٥م ،أى بعد أقل من شهرين، جـاء الفرمان العثمانـى تلبية لرغبات الشعـب المصرى بتعيين محمد على باشا واليًا على مصر المحروسة(٧١). كان محمـد علـى باشا يدرك ولا شـك أن مصر يمكن أن تمثل قاعدة لملك عظيم، إذا تهيأت وسائله.

هكذا، فالخطة واضحة منذ البداية أمام هذا الوالى الطمـوح، ولا بد مـن الاحتفاظ بمصـر وقوتها والوصول بهـا حـد المقدرة على الدفـاع عن نفسهـا. إذن لم يكن هنـاك مفر مـن محاولة توسيـع حدودهـا والوصول بها للحـدود الطبيعيـة، بل والوصـول إلى الآستانـة لتحقيق مـا كان العالم الإسلامى يصبو إليه مـن إنهاض الدولة العثمانية وإعادة المجد الإسلامى، ولولا حاجة السلطان لـ محمد علـى باشا، خاصة فـى الحجاز وتـأزم الحالة بالنسبة للمسألة الشرقية بسبب دويلات البَلقان وثورات اليونانييـن، مـا توافرت لحاكم مصر حريـة العمل التى مكنتـه من بناء قوته. كمـا أن محمد علـى باشا كان قد ارتضى من المصريين رقبـاء عليه متى قدر له الوصول للولاية، إلا أنه وبعد فترة وجيزة، لاسيما عقب أن استتب لـه الأمر وأحـس بأنه أصبـح حاكمًا قويًا، بـدأ يفكر فى تحديد العلاقة بينـه وبينهم، وأحب أن يُنحِّيهم عن هذه الرقابة التى بسطوهـا عليه، فقد عقد العزم على تنحية الزعامـة الشعبية التى اختارتـه للتخلص من رقابتهم. وهنـا تبـدأ صفحة جديـدة فى العلاقة بيـن محمد على باشا والشعب والزعامة الشعبية(٧٢).

النتائج والمقترحات:

يتضـح مما سبق أن الأفكارالفرنسية التى جاءت مع الاحتـلال الفرنسى نبَّهـت المصريين للتغييـر والثورة على «خورشيد باشا»، حيث ساعـدت الأفكار الفرنسية – دون قصد- فى ازدياد الوعى القومى والوطنى لدى المصريين.

لعبت الزعامة الشعبية بما كان لها من المقام المحمود بين الناس (دينيًا)، دورًا كبيرًا فى تولية محمد على حكم مصر بما قاموا به من مقاومة الاحتلال الفرنسى (سياسيًا)، وما زاد من قوتهم هو التنازع المحتدم بين العثمانيين والمماليك الذى أضعف كليهما.

مثلت تلك اللحظات فجر النهضة القومية المصرية والعربية. وعندما طالب الشعب المصرى محمد على باشا ليكون واليًا، نجده يوافق وينحاز لرأى الشعب. رافضًا الامتثال لأوامر الباب العالى مضحيًا بمستقبله ووقف إلى جانب الشعب المصرى، وهنا راهن محمد على على الشعب المصرى، فلم يخيب الشعب المصرى أبدًا أحدًا راهن عليه وعلى أصالته وتفهمه للمواقف التاريخية .هكذا جاء محمد على باشا برأى الشعب المصرى ورغبته، وينطبق عليه قول الشاعر :«إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر»(٧٣) .

كما يتضح لنا أن محمد على باشا حكم مصر باسم الشعب المصرى وليس بفرمان عثمانى.

كما اتضح أيضًا أن زعماء الشعب المصرى أرسوا مبدأ دستوريًا – قبل صدور الدستور – وهو حق الأمة المصرية فى اختيار من يحكمها، وأصبح هذا المبدأ ساريًا بعد صدور الدستور المصرى فى عام ١٩٢٣م.

المقترحات :

١- الاستفادة من تجارب الزعامات الشعبية ومواقفهم الوطنية الواعية وقدرتهم على رفض فرمان السلطان العثمانى بفرض حاكم عليه وعدم الرضوخ لإملاءات خارجية تفرض عليهم .

٢- تكاتف جميع طوائف وفئات الشعب المصرى وتماسكه كبنيان واحد، مما أجبر السلطان العثمانى على تلبية رغبتهم فى اختيار من يحكمهم برضائهم وقد تحقق لهم ما أرادوه.

٣- تأكيد قضية الوحدة الوطنية المصرية (مسلمين – مسيحيين)، نظرًا لعظم أثرها على الأمن القومى للبلاد، وأثبت التاريخ أن الوحدة الوطنية كانت ومازالت من أهم ركائز بناء وتقدم واستقرار وأمن واستقلال مصر.

٤- كما تقترح الورقة البحثية إقامة مؤتمرات وندوات ومحاضرات لبث الوعى والانتماء لدى الشباب، وعقد دورات تدريبية فى الإدارة والقيادة وتحمل المسئولية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

٥- تأهيل وتنمية قدرات ومهارات القطاع المدنى وخاصة الشباب لأنهم هم الفئة المستهدَفة من أعداء الوطن .

٦- تأكيد إرساء مبدأ الشورى وإتاحة حرية التعبير للآخرين عن رأيهم والاستفادة من التجارب والخبرات السابقة فى مختلف المجالات، وبالتالى يشيع جو من المحبة والألفة فى المجتمع ويمنع احتكار الرأى.

٧- يجب تدريس مقرر «تاريخ مصر القومى عبر العصور» لجميع الطلاب فى مرحلة التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى، مع مراعاة الفروق الفردية لطبيعة كل مرحلة (ابتدائى – إعدادى – ثانوى) بل ويدرَّس لطلاب الجامعة فى جميع الكليات العلمية (طب – هندسة – علوم – زراعة – حاسبات ومعلومات ،،، إلخ). حتى يدرك الجميع أهمية مصر وعظمة تاريخها وكيفية الحفاظ على أمنها القومى ومواجهة التحديات.

٨- اهتمام الدراما المصرية بإبراز الدور الوطنى للمقاومة المصرية مثال فيلم عن دور السيد عمر مكرم، الشيخ عبدالله الشرقاوى، والشيخ محمد السادات، والشيخ مصطفى الصاوى، والشيخ محمد الأمير، والشيخ محمد المهدى، والشيخ سليمان الفيومى، والسيد أحمد المحروقى؛ فهؤلاء الزعماء لعبوا دورًا كبيرًا فى تولية محمد على باشا حكم مصر.

٩- المجتمع المدنى أحد الأعمدة الرئيسة التى تشكل نهضة المجتمعات بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، فتعميق دوره وإسهاماته وحل المشكلات المرتبطة به والمعوقات التى تواجهه من شأنها تحقيق نقلة نوعية على أرض الواقع، كونه أقرب للمواطنين وأقدر على التعرف على احتياجاتهم ومشكلاتهم .

١٠- يجب اهتمام الدولة بمؤسسات المجتمع المدنى، لأنها تعبير أصيل عن التقاء المواطنين معًا والعمل لخدمة المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا.

١١- المجتمع المدنى هو الظهير الحقيقى للسلطة فى أى دولة؛ ذلك أن أحد أهم أعمال هذه المؤسسات هو الرقابة والتقييم والمحاسبة والمساءلة والمتابعة والتطوير، والأهم المساهمة الفاعلة فى تطوير وتنمية المجتمع والحكم الرشيد من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية والحقوق والحريات الأساسية.

١٢- الاعتراف المتبادل بين الدولة من جهة والمجتمع المدنى من جهة أخرى، ومشروعية حقه فى العمل ومزاولة جميع أنشطته دون معوقات.

١٣- تعظيم دور المجتمع المدنى نتيجة للمتغيرات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمساهمة فى التنمية المستدامة إسهامًا حقيقيًّا.

١٤- للدولة حق حماية النظام العام عندما تحترم قاعدة الحياد إزاء تعددية مكونات المجتمع، فلا تفرق بين المرأة والرجل، وتُساوى بين المواطنين بغض النظر عن اللون والعرق والدين، بمعنى أن تصبح الدولة، دولة كل مواطنيها وأن يحيط حيادها وما يرتبط به من مساهمات فى الحفاظ على النظام العام.

١٥- تفعيل مشاركة الشباب فى حوار السياسات من خلال التوعية بفرص المشاركة المختلفة وفى الأدوات والآليات الواجب اتباعها لإيصال أفكار ومطالب الشباب والتعريف بالالتزامات والواجبات التى تفرضها عملية المشاركة.

١٦- مؤسسات المجتمع المدنى جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة، وهى منظمات تقوم بعملية تثقيف وتفعيل مشاركة الناس وحثهم على مواجهة الأزمات والتحولات السياسية التى تؤثر فى مستوى حياتهم ومعيشتهم باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الشعبية، بالإضافة إلى دورها فى تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة.

١٧- توعية المواطنين وتدريبهم من خلال مختلف فرص العمل التطوعى التى توفرها الجهات الفاعلة المنخرطة فى مجال التعاون الدولى، ويُسهم التطوع كذلك فى تفكيك الأفكار السلبية المسبقة، ويسهل فهم التفاعل الإيجابى بين الثقافات وتدريب الأجيال المقبلة من الجهات الفاعلة فى مجال التنمية.

١٨- العمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التى تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمعات وتحقيق مبادئ الحكم الراشد خاصة فى مجال حماية حقوق وحريات الإنسان.

١٩- تعزيز الشرعية والشفافية والعدالة فى عمليات رسم السياسات وصنع القرارات، لما يكفل وضع مصالح شرائح المجتمع كله فى الاعتبار والحصول على دعمها، بإفساح المجال أمام أصحاب المصلحة وبوجه خاص الفئات المحتاجة والأكثر تضررًا لإسماع صوتهم وضمان أخذ وجهات نظرهم وآرائهم فى الحسبان.

٢٠- يجب أن تتبنى الدولة ككل بجميع وزاراتها وخاصة وزارة (الثقافة والتعليم والإعلام)، وجميع مؤسسات وهيئات الدولة، تنفيذ هذه المقترحات كل فيما يخصه لمصلحة مصر أولاً وأخيرًا .

الخلاصة :

هكذا يتضح مما سبق أن الشعب المصرى وزعامته، كان سابقًا لعصره بمطالبته باختيار من يحكمهم وبشروطهم، ولذا يُعَد يوم ١٣ مايو عام ١٨٠٥م يومًا فارقًا ومشهودًا فى حياة المجتمع المصرى فى اختيار حاكمه بإرادته، وأثبت أن من حقه تقرير مصيره.

كما يتضح مما سبق أن جيل الأجداد والآباء لعب دورًا مهمًّا وكبيرًا لحماية مصر واختيار من يحكمه بإرادته الخالصة وليس مفروضًا عليه من أحد.

و يتضح أيضًا أن الزعامة الشعبية كانت نموذجًا وقدوة لجيل الأبناء يجب أن يحتذى بها، في حرية الإرادة والاختيار والمشاركة الإيجابية الفعالة للنهوض بمصرنا الحبيبة الغالية علينا جميعًا.

الهوامش :

(١) أشرف محمد عبدالرحمن مؤنس، تاريخ مصر الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٩٣.
(٢) المرجع السابق ، ص٩٤.
(٣)المرجع السابق ، ص ٩٢.
(٤)جوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢١ م، ص ص ٢٥ – ٢٩.
(٥)أحمد زكريا الشلق، معالم التاريخ المصرى الحديث والمعاصر، القاهرة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م، ص٦٠.
(٦) أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، ج١ (١٨٠٠– ١٨٤٠)م، النهضة، ١٩٩٤م، ص٧.
(٧) يونان لبيب رزق، تحديث مصر فى عهد محمد على، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص١٩.
(٨) عبد الرحمن الرافعى بك، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر،ج٢؛ (من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية) (ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على أريكة مصر بإرادة الشعب)، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م، ص٢٢٩.
(٩) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص ص٨١، ٨٢.
(١٠) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص١٩.
(١١) عبد الرحمن الرافعى بك، مرجع سابق، ص ص٢٣٠، ٢٣١.
(١٢) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص ص٨١، ٨٢.
(١٣) عبد الحميد البطريق، عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥– ١٨٨٣)م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص ص٧–٨.
(١٤) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص٢٠.
(١٥) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص ص٨٤، ٨٥؛ وانظر أيضًا؛ عبد الرحمن الرافعى بك: مرجع سابق، ص٢٣٢.
(١٦) محمد صبرى، تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، رقم ١٣ من سلسلة : «صفحات من تاريخ مصر»، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦م، ص٢٧.
(١٧) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص٢٠.
(١٨) عمر مكرم (١٧٥٠– ١٨٢٢)م، هو عمر مكرم بن حسين السيوطى، ولد فى أسيوط بمصر، قاوم الاحتلال الفرنسى، وكان له دور مهم فى تولية محمد على حكم مصر، وحينما استقر الأمر لمحمد على قام بنفيه إلى دمياط فى التاسع من أغسطس ١٨٠٩م، وأقام بها أربعة أعوام، ثم نقل إلى طنطا. وتوفى فى عام ١٨٢٢م. للمزيد انظر؛ رأفت غنيمى الشيخ، مصر التى فى خاطرى، القاهرة، مملوكة للكمبيوتر والطباعة ، القاهرة ، ٢٠١٤م، ص٤٨.
(١٩) الشيخ عبد الله الشرقاوى (١١٥٠– ١٢٢٧)هـ، ولد بقرية الطويلة بمحافظة الشرقية بمصر. تعلم فى الأزهر الشريف، وتولى مشيخته عام ١٢٠٨هـ، كانت الوطنية حميته، كانت له مواقف سياسة شجاعة فى أثناء تصديه للاحتلال الفرنسى على مصر، ووقف مع محمد على فى بادئ الأمر، لكنه لما ازدادت سيطرته، لم يكن من «محمد على» إلا أن وضعه تحت الإقامة الجبرية. للمزيد انظر ؛ رأفت غنيمى الشيخ، المرجع السابق، ص٤٠.
(٢٠) للمزيد عن هؤلاء العلماء يمكن الرجوع إلى ، عبد الرحمن الرافعى بك: مرجع سابق، ص ص٢٣٥– ٢٥٥.
(٢١) المرجع السابق ، ص٢٣٤.
(٢٢)نبيل السيد الطوخى، تاريخ مصر الحديث، دار التيسير للطباعة والنشر(د.م) ، ٢٠٠٧م، ص ٧٩.
(٢٣) أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص٦١.
(٢٤) نبيل السيد الطوخى، مرجع سابق، ص٧٩ .
(٢٥) أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص٦١.
(٢٦) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص ص٨٤، ٨٥.
(٢٧) يونان لبيب رزق، الجيش بنى مصر الحديثة، جريدة القوات المسلحة، السنة ١٥، العدد ٤٥٠، بتاريخ ٢٠ يونية ٢٠٠٧م، ص١٤.
(٢٨) محمد على باشا، ولد فى عام ١٧٦٩م فى مدينة كافالا ، التى تعرف فى الأدبيات العربية باسم (قولة)، وكان والده يدعى إبراهيم أغا، يعمل رئيسًا للحرس المكلف بحراسة الطرق، وتوفى والده، ومازال ابنه محمد على طفلاً، فرباه حاكم المدينة، لما بلغ الثامنة من عمره تزوج بسيدة من قريبات الوالى، ورزقه الله منها خمسة من أبنائه وبناته. ويقال إنه عمل بعدها بتجارة الدخان الذى تنتجه قَوَلة، فأصبح معتادًا على التعامل مع غير المسلمين والأوروبيين، ثم جاء إلى مصر مع الحملة العثمانية البحرية لإخراج الفرنسيين من مصر فى عام ١٨٠١م، ورقى فى هذه الأثناء إلى رتبة قائد ثم بقى فى مصر. للمزيد انظر؛ محمد على لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٤م، ص٧٩.
(٢٩) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ٢٠١٨م، ص ص٨٤، ٨٥.
(٣٠) فرغلى على تسن، تاريخ مصر الحديث ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، ٢٠٠١م، ص١٥٦.
(٣١) عبد الحميد البطريق، مرجع سابق ص٨.
(٣٢) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الثالث، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة (د. ت)، ص ص٤٦–٤٩ ؛ وانظر أيضًا: أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس: مرجع سابق، ص ص٨٥–٨٦، ٩٣.
(٣٣) الجبرتى، المصدر السابق ، ص ص ٥٠–٥٥.
(٣٤) فرغلى على تسن، مرجع سابق، ص ص١٥٧، ١٥٨.
(٣٥) اسكندر بن يعقوب أغا الأرمنى، تاريخ محمد على باشا المسمى: «المناقب المصطفوية والمآثر المحمدية العلوية»، تحقيق؛ أحمد عبد المنعم العدوى، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز الدراسات الأرمينية، ٢٠٠٩م، ص٥٤.

الهوامش :

(٣٦) هنـرى دودويـل، الاتجاه السياسى لمصـر فى عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة؛ أحمد محمـد عبد الخالق بك، على أحمد شكرى، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٧.

(٣٧) محمد على حلة، معالم تاريخ مصر الحديث، جامعة مصر الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٣٢.

(٣٨) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص ص٩٠، ٩١.

(٣٩) اسكندر بن يعقوب أغا الأرمنى، مرجع سابق، ص ص٥٥، ٥٦.

(٤٠) المرجع السابق، ص٥٧.

(٤١) محمد على حلة، مرجع سابق، ص٣٢.

(٤٢) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص٩١.

(٤٣) محمد على حلة، مرجع سابق، ص٣٣

(٤٤) محمد على لهيطة، مرجع سابق، ص٨٠. وانظر أيضًا؛ عبد الرحمن الرافعى بك: مرجع سابق، ص٣٠٢.

(٤٥) حسن الشافعى، فى فكرنا الحديث والمعاصر، مجلة الأزهر الشريف، محرم ١٤٤٦هـ، هدية الشهر ج١، ص٨٠.

(٤٦) لائحـة الحقـوق: Bill of Rights الصادرة فى ٢٢ ديسمبر عام ١٦٨٩م والتى وقّـع عليها وليام أمير أورانج وزوجته «مارى Mary» مضطّرين، شرط اعتلائهمـا عرش بريطانيا بعد هروب الملك جيمـس الثانى، ولقد جاء فى هذه الوثيقة سردًا لأعمال الملك جيمـس الثانى غير القانونية، بالإضافة إلى تحديـد سلطـات الملك القادم والتأكيد على حقوق البرلمان والأفراد، ومن أهم بنود هذه الوثيقة مايلى: (لايمكن إبطال أى قانون إلاّ بموافقة البرلمان، يحظـر علـى الملك إلغـاء أى من القوانين الساريـة، لا تُرفع الضرائـب إلا بموافقة البرلمان، تحظر القسـوة فى العقاب، وكذلـك التسامح مع المحكوم عليهم، ضرورة اجتماع البرلمان بشكل متكرر. حرية المناقشات البرلمانية. للمزيد ؛انظر، محمد سيد إسماعيل، الحياة النيابية في بريطانيا (١٨٣٢-١٩١٩م)، رسالـة ماجستيـر، آداب قنا، جامعة جنوب الوادى، ٢٠١٢م، ص ٢٥؛ وانظر أيضًـا: Hansard: Application of Bill of Rights And Claim of Right to Assembly Proceedings. HL Deb. 09 June 1998. Vol. 590. C971.

(٤٧) محمد على لهيطة، مرجع سابق، ص٨٠.

(٤٨) نبيل السيد الطوخى، مرجع سابق،ص ص٧٦، ٧٧.

(٤٩) محمد على حلة، مرجع سابق، ص٣٣.

(٥٠) نبيل السيد الطوخى، مرجع سابق، ص٧٧.

(٥١) محمد على حلة، مرجع سابق، ص٣٣.

(٥٢) أ.ب.كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة؛ محمد مسعود، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١م، ص٥٨.

(٥٣) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص٩٢.

(٥٤) إلياس الأيوبى، محمد على «سيرته وأعماله وآثاره»، مؤسسة هنداوى،القاهرة ، ٢٠١١م، ص٤٣.

(٥٥) عبد الرحمن الرافعى بك، مرجع سابق، ص٣٠٣.

(٥٦) محمد شفيق غربال، محمد على الكبير، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م، ص٣٩.

(٥٧) سورة النساء الآية ٥٩.

(٥٨) الجبرتى، مصدر سابق ، ج٣ ص ص ٥٤-٥٧؛ انظر أيضًا، إلياس الأيوبى: مرجع سابق، ص ص٤٣-٤٤.

(٥٩) الجبرتى، مصدر سابق ، ج٣ ص ص ٥٩-٦١؛ انظر أيضًا، أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص٩٢.

(٦٠) محمد على حلة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٦١) عبـد المنعـم الجميعـى، تاريخ مصر الحديـث (١٥١٧- ١٩١٤)م، ط٣، مطبعة أم القرى، القاهرة، ٢٠١٥م، صـ٣٤؛ وانظر أيضًا، عبد الرحمن الرافعى بك: مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٦٢) حسن الشافعى، مرجع سابق، ص٨٠.

(٦٣)عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٣٤ ؛ وانظر أيضًا، عبد الرحمن الرافعى بك، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٦٤) سيد عيسى محمد، الدساتير المصرية من محمد على إلى مبارك (١٨٢٤-٢٠٠٧)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٣.

(٦٥) عبد المنعم الجميعى، مرجع سابق، ص٣٤ ؛ وانظر أيضًا، عبد الرحمن الرافعى بك، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٦٦) حسن الشافعى، مرجع سابق، ص٨٠.

(٦٧) سيد عيسى محمد، مرجع سابق، ص١٣. وانظر أيضًا، محمد صبرى: مرجع سابق، ص٣٣.

(٦٨) القومندان جورج داون، مشروع حملة «محمد على» على الجزائر (١٨٢٩-١٨٣٠)م، ترجمة؛ عثمان مصطفى عثمان، ٢٠١٠م، ص١١.

(٦٩)عبد الحميد البطريق، مرجع سابق، ص٨

(٧٠) محمد على حلة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٧١) المرجع نفسه والصفحة.

(٧٢) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، مرجع سابق، ص٩٣.

(٧٣) هذا البيت من قصيدة الشاعر التونسى أبو القاسم الشابى، وهى من أشهر قصائد الشعر العربى عام ١٩٣٣م.

دور المجتمع المدنى فى تولية « محمد على باشا » حكم مصر ١٨٠٥م

■ أ.د/ أشرف محمد مؤنس
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس، أمين لجنة الترقيات للأساتذة والأساتذة المساعدين
■ أ.م.د/ محمد سيد الشريف
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية آداب قنا-جامعة جنوب الوادى

المستخلص :

تتناول هذه الدراسة « دور المجتمع المدنى فى تولية محمد على باشا حكم مصر عام ١٨٠٥م »، لقد لعب المجتمع المدنى المصري في أوائل القرن التاسع عشر الميلادى دورًا كبيرًا عندما التف حول زعامته الشعبية الممثلة في السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ورفاقه من المشايخ فى تولية محمد على باشا حكم مصر فى عام ١٨٠٥م، وتم ذلك على غير رغبة السلطان العثمانى، وتم ذلك برغبة ورضا وموافقة الشعب المصرى وزعامته، وأثبت أن من حقه اختيار من يحكمه وتُعَد هذه سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ مصر الحديث، تبين مدى وعى الشعب المصرى، وأمام رغبة المصريين اضطر السلطان العثمانى أن يصدر فرمانًا بتولية محمد على حكم مصر، وقد تمت الإشارة بالدراسة إلى مفهومى الزعامة الشعبية، والمجتمع المدنى، والمحاور الرئيسة للدراسة تكمن فيما يلى:

- الأوضاع السياسية فى مصر قبل تولية محمد على حكم مصر.
- شخصية محمد على باشا.
- الزعامة الشعبية وتولية محمد على حكم مصر.

الكلمات المفتاحية : المجتمع المدنى، الزعامة الشعبية، محمد على باشا.

The Role of Civil Society in the Appointment of "Mohamed Ali Pasha" as the Ruler of Egypt in 1805

■ *Prof. Dr\ Ashraf Mohamed Mounes*
Professor of Modern and Contemporary History at Ain Shams University
Secretary of the Promotions Committee for Professors and Assistant Professors
■ *Assoc\Prof. Dr. Mohamed Said El-Sharif*
Assistant Professor of Modern and Contemporary History at the Faculty of Arts, Qena - South Valley University

Abstract:

This study addresses the role of civil society in bringing Muhammad Ali Pasha to power in Egypt in 1805. Egyptian civil society in the early 19th century played a significant role when it rallied around its popular leadership, represented by Omar Makram, the leader of the Ashraf, and his fellow sheikhs, to bring Muhammad Ali Pasha to power in Egypt in 1805. This was done against the will of the Ottoman Sultan, but with the desire, consent, and approval of the Egyptian people and their leadership. This proved the Egyptian people's awareness, and in the face of the Egyptians' desire, the Ottoman Sultan was forced to issue a decree appointing Muhammad Ali to rule Egypt.

The study refers to the concepts of popular leadership and civil society. The main axes of the study are as follows:

- *The political situation in Egypt before Muhammad Ali's assumption of power.*
- *The personality of Muhammad Ali Pasha.*
- *Popular leadership and the appointment of Muhammad Ali to rule Egypt.*

Keywords: Civil Society, Popular Leadership, Muhammad Ali Pasha.